دور الحكم الرشيد في تعزيز الاطر الاستثمارية في العراق مع اشارة خاصة لاقليم كوردستان العراق للمدة (2006 -2016)

م. ارشد محمد المحمود

كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص- يعد الحكم الرشيد احد اهم المصطلحات التي بدأت تنادي به مختلف المنظمات المحلية والدولية عبر مختلف التقارير الصادرة عنها احساسا منها باهميته في خلق المناخ الملائم لتحقيق معدلات نمو اقتصادي، من خلال تهيئة مناخ استثماري ملائم، ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأ التغيير يجتاح البلدان النامية وبدأت الاسواق تنفتح امامها والفرص اصبحت اكبر وازدادت مسؤوليات الحكومات تجاه شعوبها وبلدانها، وهذا ما ساعد على التطور والازدهار، وفي المقابل توجد بلدان كثيرة عانت ولازالت تعاني من الفقر والجوع والتخلف العلمي والاقتصادي والتفسخ الاجتماعي نتيجة عدم قدرتها على التاقلم مع النظام العالمي فضلا عن عدم القدرة على السير قدما مع اقتصاد السوق، وهذا كله ادى لزاما الى ضرورة انتهاج منهج الحكم الرشيد في ادارة مفاصل الدولة المختلفة بوصفه الحل الامثل لمختلف المشاكل السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية، كونه نظام قائم على المشاركة ويتسم بالشفافية وينطوي على المسائلة، ولهذا تم اختيار الحكم الرشيد ودوره في تعزيز الاطر الاستثمارية الذي يهدف الى التعرف الى مؤشرات الحكم الرشيد ودوره في جذب الاستثمارات الاجنبية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الذي يسعى اقليم كوردتان العراق الى تحقيقه .

مفاتيح الكلمات- الحكم الرشيد، البيئة الاستثمارية، اقليم كوردستان.

I. المقدمة

يعد الحكم الرشيد احد اهم المرتكزات الاساسية للتنمية الاقتصادية ، كونه يعد احدى اهم الاطر الناسجة للبيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمارات، مما دفعت مختلف الدول والمنظمات والهيئات المحلية والدولية خاصة البنك الدولي باصدار تقارير خاصة باهم المتغيرات الداخلة في معادلة حساب مؤشر الحكم الرشيد، كونها الاساس في اعطاء صورة للمستثمر الاجنبي عن البلد المراد استثمار امواله فيه، وهذا ما ادى بالدول الى الاهتمام بهذا المؤشر وتحسينه املا منها بجذب الاستثمارات الاجنبية وتنمية اقتصادياتها، فبعد انفتاح العراق والاقليم على العالم الخارجي والخروج عن العزلة التي كانت تسوده وزيادة حرية التعبير عن الرأي وزيادة الدعم الدولي وارتفاع اسعار النفط العالمية الا انه لم يستطع الوصول الى الان لمصاف الحواضر العالمية.

منهجية البحث :

1. **اهمية البحث :** تمثل اهمية البحث في الدور الذي يمكن ان يؤديه الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق وذلك من خلال تهيئته للبيئة الاستثمارية الملائمة والجاذبة للاستثمارات سواء المحلية والاجنبية .
2. **مشكلة البحث :** على الرغم من ان اقليم كوردستان العراق يتبنى النظام الديمقراطي البرلماني ويتبع الاسلوب اللامركزي في ادارة الحكم الا انه لم يستطع بناء حكومة رشيدة قادرة على النهوض بالاقتصاد وتحقيق تنمية وتطور اقتصادي وتصحيح الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه اقتصاد الاقليم.
3. **فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان تبني اسلوب الحكم الرشيد من قبل اقليم كوردستان العراق يساهم في جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية اليه.
4. **هدف البحث :** يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الحكم الرشيد ودوره في استقطاب الاستثمارات الاجنبية لتحقيق الاهداف التي يسعى الاقليم لتحقيقها.
5. **نطاق البحث :** يتمثل نطاق البحث بالاتي :
   مكانيا : اقليم كوردستان العراق .
   زمانيا : السنوات 2006 لغاية 2016 .
6. **منهج البحث :** لاجل التحقق من فرضية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الركون الى مجموعة من الادبيات العلمية المتناولة لمفاهيم الحكم الرشيد والاستثمار الاجنبي لاجل الوصول الى هدف البحث.

مجلة جامعة التنمية البشرية
المجلد 5، العدد 1(2019) ؛ عدد الصفحات (7)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v5n1y2019.pp79-85
أُستلم البحث في 8 كانون الثاني 2019؛ قُبل في 30 كانون الثاني 2019
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 4 شباط 2019
البريد الإلكتروني للمؤلف : arshed.almahmood@uhd.edu.iq
حقوق الطبع والنشر ©2019 ارشد محمد المحمود. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

7. **هيكلية البحث :** تماشيا مع اساليب كتابة البحث العلمي وطريقة اخراجة بصورة تتناغم مع اصوله فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد والبيئة الاستثمارية في حين جاء المبحث الثاني مستعرضا لاهم المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد والصادرة من قبل البنك الدولي ودورها في تعزيز الاطر الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق للمدة 2006 – 2016 .

المبحث الاول
الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد والبيئة الاستثمارية

اولا. مفهوم الحكم الرشيد :

يعد الحكم الرشيد من المصطلحات التي بدأت تحتل مساحة كبيرة في مختلف التقارير الدولية والمحلية نتيجة ارتباطه بالاداء الحكومي السياسي والاقتصادي السيء مما ادى الى حدوث تغيرات جسيمة في معدلات النمو الاقتصادي والتي بدأت تؤثر على المستوى المعاشي والرفاهية للفرد، لذا فالحكم الرشيد يهتم بدعم رفاهية الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم المختلفة وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويسعى الى تمثيل كل فئات المجتمع تمثيلا لضمان مصالح جميع افراد المجتمع (تقرير التنمية الانسانية،2002، 16- 20) ، فهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية في تسيير شؤون المجتمع والذي يشمل مختلف المبادئ والاسس والعمليات التي تمكنهم من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وتجاوز ومعالجة خلافاتهم، فالحكم الرشيد قائم على المشاركة ويتسم بالشفافية وينطوي على المسائلة ويستند على العدالة والانصاف والكفاءة في الاستخدام الامثل للموارد والتي تنعكس جميعها على سيادة القانون(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997، 6-8).

ثانيا- مفهوم الاستثمار:

الاستثمار احد أهم الظواهر الاقتصادية والمالية والإدارية والذي اكتسب شكله من الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار الإدارة المالية (الاتروشي،2005 ،14) فهو ظاهرة يمارسها مختلف الاشخاص الطبيعيين والمعنويين احساسا منها بحياة ومستقبل افضل، ومهما تعددت نظرات الاقتصاديين والماليين الى الاستثمار فهو مفهوم ينطوي على الاضافه إلى الطاقة الإنتاجية أو الاضافه إلى رأس المال (كداوي،2008 ،13) ويعد الاستثمار من المفاهيم الشاملة، إذ إن أية عملية توظيف للأموال والموارد يمكن أن يطلق عليها استثمار، وهذا يهدف إلى تحقيق عائد معين، وإن مجموع العوائد في الاقتصاد يعد من أهم عوامل الإنتاج، ومن خلال عائد العمل وعائد رأس المال وعائد الأرض وعائد التنظيم يمكن الوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبعبارة أخرى؛ إن أية عملية توظيف للأموال تعد استثماراً مطلقاً، وهذا يدل على تشغيل الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق ما يسعى الاقتصاد إلى تحقيقه من منافع وعوائد؛ لذا يمكن للاستثمار أن يؤدي دوراً محورياً في قيادة العملية الاقتصادية، وبما أن الغاية من الاستثمار تحقيق العوائد، فالعلاقة ما بين الموجود والزمن المستقبلي قائمة على تحقيق منفعة معينة ، فالاستثمار بذلك يكون ظاهرة تمارسها مختلف شرائح المجتمع سواءاً الأفراد أو المنظمات والشركات أو الحكومات وحتى العائلات أملاً منها بحياة أفضل (الجميل، 2009، 8-19).

والاستثمار يعني التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة من أجل إشباع أكبر في المستقبل، وكلما زادت قدرة الفرد على تحمل الأخطار من جراء ممارسته الاستثمار، يكون من حقه الحصول على عائد أو مكافأة ثمناً لأخطاره، وعلى نحو عام فإن فوائض الدخول النقدية لا تكفي لوحدها لتحفيز عجلة حركة الاستثمار، وإنما يجب أن يرافقه مجموعة من العوامل التي تساعد على تحفيز وخلق الرغبة والدافع لدى المدخرين لتحويلها إلى استثمارات، ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا من خلال نشر الوعي الاستثماري لدى أفراد المجتمع مع توافر بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار وتوافر مستوى جيد من الأمان يشجع المدخرين على تقبل الأخطار التي تسير جنباً إلى جنب مع الاستثمار (سالم ومطر، 1990، 22).

ثالثا. مفهوم البيئة الاستثمارية:

تعد البيئة الاستثمارية الرحم الذي يحتضن العلمية الاستثمارية والمحيط الذي يعمل الاستثمار فيه، فالمشاريع الاستثمارية تحتاج إلى بيئة مناسبة لإنجاحها لغرض تحقيق العائد وحماية الأموال، وتتطلب البيئة الاستثمارية الملائمة منظومة متكاملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية (قائد، 2007، 247)، ويعد مفهوم البيئة الاستثمارية مرنا، اذ يستند نسجها الى مجموعة من الخيوط التي تساهم في تهيئة بيئة مناسبة للاستثمارات منها الاستقرار السياسي والامني والتشريعي والاقتصادي والمالي فضلا عن توافر بنية تحتية مؤهلة لاستقبال الاستثمارات ووجود ايدي عاملة كفوءة ومدربة بشكل جيد ووجود سوق مالية متطورة تعتمد على أساليب حديثة في تعاملاتها(عبد الرضا و الجوارين، 2012، 132)

فقد عرفت البيئة الاستثمارية بانها مجموعة القوانين والسياسات والاجراءات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر من اجل توطين استثماراته في بلد دون اخر، اي أنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع به فالبيئة الاستثمارية الكفوءة والجيدة ذات الجودة العالمية لا تعني بالضرورة تحقيق الأرباح للشركات ضرورة، لكنها تهتم وتعمل على تحسين النواتج للمجتمع ككل (World Bank, 2005, 20).

إن تحسين الإطار المؤسسي ممثلاً بالقوانين الصادرة والخاصة بتشجيع التجارة والاستثمار، وقوانين حماية الملكية الفكرية والملكية الخاصة، وقوانين تشجيع المنافسة والفصل بين المنازعات ومحاربة الاحتكار، وغيرها من القوانين والتشريعات، يكون لها الدور الفاعل في تحسين البيئة الاستثمارية، لأنها تعد الجانب الأهم في تصميم صورة البيئة، إذ إن تنقية صورة البيئة الاستثمارية تتطلب وضع إستراتيجية خاصة للترويج بالاستثمار من خلال إعداد الخرائط، والمشاريع الاستثمارية فضلاً عن عقد الاتفاقيات الخاصة بدعم الاستثمار، وحضور الندوات والمؤتمرات والفعاليات المختلفة التي تخص الاستثمار؛ فجميع هذه العوامل فضلاً عن البنية التحتية الحديثة والمتطورة والخدمات الحكومية في مختلف المجالات تمثل أهم أركان البيئة الاستثمارية (ESCWA, 2004,22).

.

رابعاً- اركان بناء الحكم الرشيد وتاثيراتها على شكل البيئة الاستثمارية :

1. **الجانب السياسي والاداري (الدولة):**

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على شكل البيئة الاستثمارية التي تحفز المستثمر سواء أكان المستثمر طبيعياً أم معنوياً؛ للمشاركة في العملية الاستثمارية التي تروج لها الحكومة، فمن خلال مجموعة من العوامل، وعلى رأسها شكل الدولة واساس تشكيل النظام السياسي فيها، فهي التي تمارس جملة من الوظائف التي تشكل نواة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة ، فالعامل السياسي الذي يعد

من العوامل المهمة ذات الأثر الكبير على شكل البيئة الاستثمارية، إذ يعتمد شكل البيئة الاستثمارية على طبيعة النظام السياسي وعلى كيفية تكوينه، والنظام السياسي الكفوء يعتمد على التمثيل البرلماني أو على مؤسسات مناظرة لها، كالشورى أو غيرها، ويعتمد مضمونها على مبدأ التصويت المباشر أو غير المباشر، فمن خلالها تتم مشاركة المواطنين في صنع القرار؛ ففي مثل هذه الحالة لابد من وجود مؤسسة سياسية تتحمل عبء اتخاذ القرار؛ فالمشاركة في صنع القرار السياسي يعد من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة، نتيجة للمبادئ التي تنادي بها، وتطبيق ذلك في إدارة الدولة الذي ينعكس في نجاحها أو فشلها (Yves, 2004, 27–46)

2. **منظمات المجتمع المدني** : تعد تلك المنظمات منبع راس المال الاجتماعي، فتبنى على اساس مشاركة الناس من اجل تحقيق مصالح واهداف مشتركة من خلال تفعيل دورها في رسم الخطط والمراقبة وتشجيعها وتقديم الدعم لها، وهذا الامر يعد من اهم اطر الحكم الرشيد للبلدان كونها تعزز مفهوم التنمية البشرية المستدامة (برنامج الامم المتحدة الانمائي،1997، 6) .

3. **القطاع الخاص:** تعد مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والبشرية الى جانب الدولة (القطاع العام) من اهم دعائم الحكم الراشد، كونه يساهم في تنمية المجتمع وتحقيق تنمية بشرية عن طريق توفيره لفرص العمل المنتجة فضلا عن زيادة خبرات الناس في مجالات اعمالهم وتوفير رؤوس الاموال والمعرفة في تحقيق التنمية بالشراكة مع الدولة، حيث ان اعتبار القطاع الخاص احد عناصر واطر الحكم الرشيد راجع الى الدور البارز الذي يمارسه في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة (برنامج الامم المتحدة الانمائي،1997، 13).

خامسا . المؤشرات الداخلة في حساب مؤشر الحكم الرشيد :

لقد عملت المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي بوضع الية لتحديد مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها الوقوف على الحكم الرشيد ، حيث تم تحديد ستة مؤشرات وكالاتي :

1. الاستقرار السياسي : يبين هذا المؤشر مستوى الاستقرار الذي يتمتع به البلد في النواحي السياسية والامنية التي تعد من اهم اطر البيئة الجاذبة للاستثمارات، فالاختلال السياسي والامني يمكن ان يقوض العملية التنموية للبلد نتيجة زيادة المخاطر وعدم الاطمئنان مما ينعكس سلبا على مستويات الاستثمار الاجنبي وحتى المحلي في البلد (المطوري، 2011، 10).

2. ابداء الراي والمسائلة: يبين هذا المؤشر قدرة المواطن على التعبير عن رايه في اختيار ممثلين عنه في الحكومة عن طريق الانتخابات المستقلة وتكوين مكونات المجتمع المدني، فهي أمر ضروري للحفاظ على نوعية الإدارة وكفاءتها الحضرية وعلى أداء البلدية في إدارة البيئة الحضرية، وفي ظل هذا السياق يجب أن يكون المواطن على علم تام بالقرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسة الحضرية وبالاحتياجات المحلية والمشاريع الإنمائية الحالية والمستقبلية، وبهذا فانهُ يمكن عدُّ المساءلة عاملاً يدعم التمثيل، فمدى لجوء الشعب إلى المشاركة لمحاسبة الحكومة المحلية على أعمالها مقياس لنجاح المحاولات الرامية إلى زيادة التمثيل (ESCWA, 2001, 40).

3 . حكم (سيادة) القانون: يبين حكم القانون أو تطبيق القانون مدى الشعور بالثقة في القواعد التي صاغها المجتمع ومدى الالتزام بها، ويمثل القانون الفيصل في الأمور والقضايا الخلافية، ويساعد تطبيقهُ على بث روح الثقة في التعاملات المختلفة، وهناك مؤشرات عدة على حكم القانون مثل شيوع الجرائم وكفاءة القضاء ومدى تنفيذ العقود والتعهدات (World Bank, 2005, 10)

4 . فاعلية الحكومة وتاثيراتها:

المراد بفاعلية الحكومة هي القدرة على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها، ولايمكن تحقيق ذلك الا بوجود نظام اداري ذو كفاءة عالية ، كما يجب ان يتمتع النظام الاداري بقدرات ومهارات وكفاءات عالية تمكنه من ادارة الشؤون العامة للدولة، فهي تعني مصداقية الإدارة الحكومية وقدرتها على تحمل إدارة شؤون البلاد الذي يمكن أن يحدد شكل تنظيم الأنشطة الاستثمارية (المطوري، 2014، 71).

5. الاطر التنظيمية - التشوهات الحكومية:

يقصد بها مجموعة الاجراءات التي ترمي الى توفير سياسات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص تؤدي الى تحسين التجارة والاستثمار التي تنعكس ايجابا على العوائد المالية والاجتماعية والاقتصادية فاذا كانت تلك الاجراءات سلبية فتسمى بالتشوهات الحكومية التي تكون على شكل اجراءات تفرضها الحكومة على شكل سياسات متعددة، ويمكن أن تعكسها متغيرات معينة، منها تشوهات السوق والتجارة مثلاً التي تضيف تكاليف باهظة على اقتصادات البلدان، ومن ثم فإن هذه التشوهات تقلل من الفرص والحوافز المتاحة للاستثمار التي يمكن أن تستفيد منها الشركات والأفراد في تحقيق عوائد مادية واجتماعية من جراء الاستثمار في البلدان النامية بخاصة , (World Bank, 2005, 189-190).

6 . مكافحة الفساد : يعد الفساد بمختلف انواعه من اهم المشاكل التي تعاني منه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو مرض نهايته الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (المجالي، 2013، 167)، فيقيس هذا المؤشر قدرة الدول على كشف الفساد بكل اشكاله ومعالجته (المطوري، 2014، 72).

الشكل (1)

تاثيرات الحكم الرشيد على الواقع الاستثماري والاقتصادي

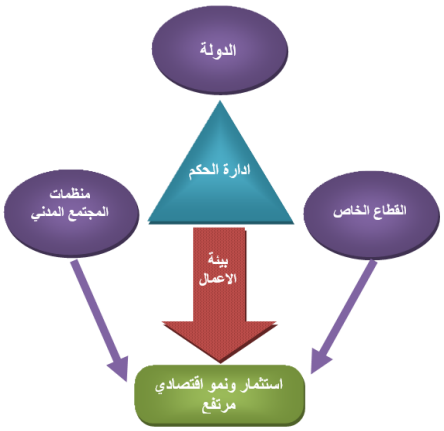

المصدر: المطوري، احمد جاسم، مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم واثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، 2011، ص 16.

المبحث الثاني
تحليل مؤشرات الحكم الرشيد واثرها في جذب الاستثمارات الاجنبية للمدة (2006 - 2016)

يستعرض المبحث الثاني الجانب العملي للبحث من خلال عرض جملة من المؤشرات المتعلقة بالحكم الرشيد فضلا عن عرض جملة من المؤشرات الاستثمارية وكالاتي :

اولا: تحليل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2006-2016) :

لكون العراق بلد فيدرالي واقليم كوردستان العراق اقليما فيدراليا لذلك لاتوجد مؤشرات منشورة بشكل مستقل لاقليم كوردستان من قبل المنظات الدولية ، فالاقليم يقع ضمن العراق وان هذه المؤشرات التي تخص العراق هي تخص ايضا اقليم كوردستان.

الجدول (1)
مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2006 – 2016)

السنوات	ابداء الرأي والمسائلة	حكم (سيادة) القانون	نوعية الاطر التنظيمية	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة وتاثيراتها	مكافحة الفساد	مؤشر الحكم الرشيد
2006	1.40-	1.79-	1.40-	2.83-	1.77-	1.56-	-1.79
2007	1.23-	1.92-	1.32-	2.79-	1.59-	1.58-	-1.74
2008	1.20-	1.84-	1.15-	2.48-	1.26-	1.57-	-1.58
2009	1.10-	1.77-	1. 01-	2.19-	1.20-	1. 39-	-1.44
2010	1.16-	1.62-	1.05-	2.26-	1.22-	1.31-	-1.44
2011	1.14-	1.51-	1.09-	1.84-	1.15-	1.21-	-1.32
2012	1.12-	1.50-	1.27-	1.93-	1.11-	1.24-	-1.36
2013	1.10-	1.47-	1.26-	2.02-	1.08-	1.25-	-1.36
2014	1.14-	1.33-	1.25-	2.48.-	1.11-	1.33-	-1.44
2015	1.13-	1.42-	1.24-	2.26-	1.25-	1.37-	-1.45
2016	1.01-	1.70-	1.13.-	2.28-	1.26-	1.40-	-1.46

المصدر. الجدول من اعداد الباحث استنادا الى التقارير المنشورة على الموقع www.WorldBank.org

- يقع مؤشر الحكم الرشيد بين(+2.5 و -2.5)

من خلال استعراض المؤشرات الواردة في الجدول (1) يتضح لنا الاتي :

1. اشار الجدول (1) الى مؤشرات الحكم الرشيد لجملة من المتغيرات المعتمدة من قبل البنك الدولي ولسلسة زمنية امدها 11 سنة، حيث يلاحظ ان جميع تلك المؤشرات ولجميع المتغيرات ولجميع السنوات سلبية مما يدل على سوء الوضع القانوني والاداري والسياسي والاجتماعي مما يولد رد فعل سلبي على جميع مفاصل ادارة الدولة فضلا عن جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فهي مؤشرات محبطة ومخيبة للآمال.

2. سلبية مؤشر ابداء الراي والمسائلة وعلى مستوى جميع سنوات عينة البحث اذ بلغ سنة 2006 (-1.40%) ليصل الى (-1.01%) سنة 2016 وعلى الرغم من ان هنالك تحسن واضح بهذا المجال الا انه لايزال سلبيا ليدل على انخفاض مستوى مشاركة المواطن بصنع القرارات والتخطيط والتعبير عن رايه في اختيار ممثلين عنه في الحكومة عن طريق الانتخابات المستقلة وتكوين مكونات المجتمع المدني، فمدى لجوء الشعب إلى المشاركة لمحاسبة الحكومة المحلية على أعمالها مقياس لنجاح المحاولات الرامية إلى زيادة التمثيل.

3. سلبية مؤشر سيادة (حكم) القانون وعلى مدى جميع سنوات عينة البحث اذ بلغ سنة 2006 (-1.79%) ليصل الى (-1.70%) سنة 2016 ليؤشر تحسن مخجول في هذا المؤشر مما يدل على محاولة الحكومة الى تقوية حكم القانون في البلد وجعل القانون هو الفيصل في حل المعضلات، ولكن اشار الجدول ايضا الى تذبذب في المؤشرات وبالخصوص في السنوات 2015 و2016 نتيجة سيطرة المجاميع المسلحة على اغلب الاراضي العراقية وتهديدها الصريح لاقليم كوردستان واحتلالها لجميع الاراضي التابعة للمادة 140 الواقعة تحت سيطرة الاقليم، ليؤشر مؤشر حكم القانون ضعف واضح وصريح في هذا الجانب بمعنى ان القانون لايحترم ولايطبق بصورة صحيحة نتيجة عدم رسوخ ثقافة احترام القانون والالتزام به، فضلا عن وجود ميليشيات وجماعات خارجة عن القانون والمتنفذة في البلد والمشاركة في العميلة السياسية الامر الذي ادى الى عدم امكانية محاسبتهم لانتمائهم الى مجموعة من الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية، وهذا يعطي انطباعا سلبيا للمستثمر عن البلد والمؤشر في معظم التقارير الصادرة عن المنظات الدولية الخاصة بالعراق.

4. واما مايخص مؤشر نوعية الاطر التنظيمية فكان المؤشر سلبيا ولجميع السنوات اذا بلغ سنة 2006 (-1.40%) ليصل الى (-1.13%) سنة 2016 وعلى الرغم من التحسن الطفيف في هذا المؤشر الا انه لا يلبي طموحات البلد ليؤشر وجود تشوهات حكومية في مجال دفع القطاع الخاص الى ميدان العمل الاقتصادي من خلال عدم توفر القوانين والتشريعات والسياسات المشجعة لهذا القطاع الحيوي والتي تتماشى مع التطورات الدولية مما يؤدي الى انحسار الاعمال بيد الحكومة، وهذا يمثل عاملا طاردا للاستثمارات الاجنبية ومبدا يتنافى مع سياسات التحرر الاقتصادي والمالي التي ينادي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

5. ان مؤشر الاستقرار السياسي كان اسوء كل المؤشرات الداخلة في نسج مؤشر الحكم الرشيد بل تجاوز حدود مؤشر الحكم الرشيد السلبي البالغ (2.5 -) في بعض السنوات، اذ بلغ سنة 2006 (-2.83%) ليصل الى (-2.28%) سنة 2016، مما يعطي انطباعا سيئا عن التداول السلمي للسلطة في العراق والاقليم والذي يؤثر على مستوى استقطاب الاستثمارات الاجنبية للبلد، وهو مؤشر سلبي يدل على عدم وجود استقرار سياسي وامني في البلد وهذا واضح للعيان نتيجة التقلبات السياسية المبنية على المحاصصة الطائفية التي ولدت ردود فعل عكسية تجاه نسج بيئة مؤاتية للاستثمار مما ساهم في طرد الاستثمارات الاجنبية من البلد .

6. بالنسبة لمؤشر فاعلية الحكومة وتاثيراتها فكان سلبيا ايضا ولجميع السنوات على الرغم من التحسن البسيط فيه ، اذ بلغ سنة 2006 (-1.77%) ليصل الى (-1.26%) سنة 2016 ليؤشر الى عدم قدرة المؤسسات الخدمية العاملة في البلد من تحمل مسؤولياتها واداء وظائفها بالشكل السليم ، فضلا عن عدم كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع ، وانخفاض قدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام .

7. بخصوص مؤشر الفساد المالي والاداري فقد كان سلبيا ايضا ولجميع السوات عينة البحث اذا بلغ سنة 2006 (-1.56%) ليصل الى (-1.40%) سنة 2016 فعلى

الرغم من وجود محاولات حكومية لتخفيف ظاهرة الفساد المالي والاداري للبلد الا انه لم يتمكن من معالجته وتقليله الى حدود مسموحة وهذا يؤشر الى تفشيه في البلد ونخره للاقتصاد الوطني وتبديد موارده ، وهذا ما يتم ملاحظته في البلد اذا يعد العراق من البلدان الغنية جدا بالموارد الطبيعية والفقيرة بذات الوقت اقتصاديا واجتماعيا وخدميا وترفيهيا نتيجة تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء والمؤشر في تقرير الشفافية العالمية لسنة 2016 اذ جاء العراق في التسلسل 166 من اصل 176 دولة مدرجة في التقرير من حيث تفشي الفساد (www.transparency.org) وهذا مؤشر يدعو للقلق وواجب مكافحته كونه يشير الى ضعف المؤسسات واداء الحكم والافلات من العقاب.

8. في نهاية استعراض المؤشرات الفرعية الناسجة لمؤشر الحكم الرشيد في البلد اشار الجدول الى المؤشر العام للحكم الرشيد ، اذا كان سلبيا متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، اذا بلغ سنة 2006 (-1.79%) ليصل الى (-1.46%) سنة 2016 واذا ما قورن مع المؤشر الدولي البالغ (+2.5 / -2.5) فيلاحظ وقوع المؤشر ضمن المنطقة السلبية مما يدل على ان الحكم في البلد غير راشد وغير مطمئن اقتصاديا واجتماعيا اذا مابقيت المؤشرات على حالها، نتيجة اجتياح الجماعات الارهابية لاجزاء واسعة من البلد مما ولد وضعا سياسيا وامنيا غير مستقرا، فضلا عن تنتشار الميليشيات المسلحة في البلد وفقدان سلطة وسيطرة الدولة عليها مما ادى الى ضعف سلطة وهيبة الدولة وسيادة القانون، وتزايد معدلات التفسخ الاجتماعي الحاصل في البلد، وانخفاض بورصة النفط العالمية المؤدية الى انخفاض ايرادات الموازنة العامة للبلد. في حين انه لو كان للاقليم بيانات منفصلة عن العراق لكان الوضع مختلف نسبيا نتيجة انتهاجه نهجا مختلفا في جميع المتغيرات المكونة للحكم الرشيد والتي انعكست ايجابا على الواقع الاقتصادي والاستثماري وحتى في مجال التنمية البشرية والتي احتلت فيه محافظات الاقليم المراتب الثلاثة الاولى على العراق والموضح في تقرير التنمية البشرية العراقي لسنة 2010.

ثانيا. اثر مؤشرات الحكم الرشيد في جذب الاستثمارات الاجنبية للمدة (2006 - 2016) :

سيتم استعراض جملة من المؤشرات الاستثمارية في العراق الفيدرالي واقليم كوردستان العراق الفيدرالي لبيان التناغم بين مؤشرات الحكم الراشد الصادرة من البنك الدولي مع مؤشرات الاستثمار في الاقليم والصادرة من قبل هيئة الاستثمار فيه وكالاتي:

1. مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2006 - 2016):

يعد العراق واحدا من البلدان التي تستهدف جذب الاستثمارات الاجنبية الى اراضيه لمعالجة جملة من المعضلات في بنيته التحتية كونه يوفر فرصا استثمارية بمختلف المجالات امام المستثمر الاجنبي والجدول (2) يبين هذا الامر :

الجدول (2)

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للعراق للمدة 2006 – 2016 (مليون$)

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	نسبة التغير
2006	3830	-
2007	9718	153.7
2008	18557	90.6
2009	15983	13.9-
2010	13962	12.6-
2011	18823	34.8
2012	34004	80.7
2013	31198-	191.7-
2014	101764-	226.2-
2015	75742-	25.6-
2016	62559-	17.4-

المصدر : Wordbank,word investment report 2017-2016-2015 -2014- 2013

اشار الجدول (2) الى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في العراق، اذ بين ان التدفقات الواردة كانت في حالة تذبذب واضح، ففي سنة 2007 كان صافي التغير موجبا مقارنة مع سنة 2006 وفي حالة زيادة ليصل الى 153.7% نتيجة انفتاح البلد على العالم الخارجي وان كان لايلبي الطموحات المنشودة فضلا عن اصدار قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 الذي كان له الاثر على زيادة التدفق الاستثماري في البلد، وانخفضت التدفقات سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 لتصل النسبة الى 90.6% نتيجة عدم الاستقرار الامني الذي يعاني منه البلد فضلا عن عدم وجود رؤية واضحة للاستثمار والغموض الذي يتكنف عمل الخارطة الاستثمارية، وانخفضت النسبة في السنوات 2009 و 2010 لتصل الى (-13.9%) و (-12.6%) على التوالي نتيجة عدم الاستقرار الامني فضلا عن عدم سيادة حكم القانون في البلد وبداية انسحاب القوات الامريكية من البلد الامر الذي ادى لترسيخ انطباع سلبي في نفوس اصحاب رؤوس الاموال الاستثمارية تخوفا من القادم، و ففي السنوات 2011 و 2012 كانت التدفقات في حالة زيادة لتصل الى 34.8% و 80.7% على التوالي نتيجة محاولة البلد من نسج بيئة مؤاتية للاستثمار والانفتاح السياسي والاقتصادي للبلد على العالم الخارجي فضلا عن اطلاق خطط للتنمية الوطنية التي تهدف الى التنويع الاقتصادي وتهيد وترويض كل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات والتي انعكست ايجابا على زيادة التدفقات الاستثمارات الاجنبية في البلد ،وانخفضت التدفقات في السنوات 2013 – 2016 كما مؤشرة في الجدول (2) وتعزى تلك الانخفاضات الى ارتفاع معدلات الارهاب في البلد المؤدي الى عدم الاستقرار الامني والمنعكس سلبيا على ثقة المستثمر بالاستثمار في البلد مما ادى الى تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخل للبلد، فضلا عن انخفاض اسعار النفط لادنى مستوياتها وارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري في البلد ، والتخبط في التخطيط المالي نتيجة توجه الحكومة نحو مضاعفة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري المؤدي الى انحراف التوجه الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع الخلافات مابين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم المؤدي الى تخوف المستثمر الاجنبي من الاستثمار كونه يبحث عن بيئة امنة لتوطين استثماراته، ومن العوامل الاخرى ارتفاع نسب الحلقات الزائدة في منح اجازة الاستثمار والاهم من هذا وذاك اغراق الاسواق المحلية بالسلع الاجنبية الذي قد يعرقل نجاح الاستثمار الاجنبي في الانتشار والمنافسة، كلها ادت الى تراجع الاستمار الاجنبي في البلد نتيجة خلق بيئة طاردة للاستثمارات.

2. مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006 - 2016)

بعد ان تم استعراض المؤشرات الاستثمارية الاجنبية للعراق سيتم استعراض مجموعة من المؤشرات الاستثمارية الخاصة باقليم كوردستان العراق بوصفه جزء من البلد لبيان التناغم بين مؤشرات الحكم الرشيد مع تلك المؤشرات وكالاتي :

الجدول (3)

تدفقات رؤوس الاموال الاستثمارية الى اراضي اقليم كوردستان للمدة (2006 – 2016)

السنة	راس المال الاستثماري (مليون دولار)	معدل النمو السنوي
2006	308.438	–
2007	3,814.820	770.4
2008	2,030.836	46.8–
2009	3,674.665	80.9
2010	4,745.526	29.1
2011	3,339.335	29.6–
2012	6,022.758	80.4
2013	12,352.563	105.1
2014	3,962.877	67.9–
2015	3,947.227	0.4–
2016	1,798.692	54.4–
الاجمالي	46,127.607	–
معدل النمو المركب	–	19.3

المصدر. الجدول من اعداد الباحث استنادا الى تقارير هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان للسنوات 2006 لغاية 2016.

اشار الجدول (3) الى تدفقات راس المال الاستثماري الى اراضي الاقليم ، اذا يلاحظ ان النسبة قد ازدادت في سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006 لتصل الى (770.4%)، وهذا ناتج عن الانفتاح الاقتصادي والسياسي للاقليم مع العالم الخارجي فضلا عن تزايد تدفق رؤوس الاموال الاستثمارية من المحافظات العراقية الى محافظات الاقليم نتيجة تردي الوضع الامني لتلك المحافظات في تلك الفترة ، وفي سنة 2008 انخفضت النسبة لتصل الى (-46.8%) وهذا ناتج عن مختلف الازمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة ومن ضمنها الاقليم والتي ادت الى تراجع نسب الاستثمار الاجنبي كونه يبحث عن الاستقرار ،اما في سنتي 2009 و 2010 فكانت النسبة ايضا في حالة زيادة واضحة اذ بلغت نسبة الزيادة (80.9% و 29.1%) على التوالي نتيجة زيادة تدفق الاستثمارات الخليجية للاقليم وبالاخص من دولة الامارات العربية المتحدة وهذا ناتج عن الاستقرار النسبي في الاقليم فضلا عن التاثير الايجابي لقانون الاستثمار على تحركات الاستثمار فيه نتيجة جملة الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بينما تراجعت النسبة في سنة2011 لتصل الى (-29.6%) نتيجة مختلف الازمات السياسية بين حكومة الاقليم وحكومة المركز فضلا عن الاضطرابات الامنية التي عصفت باغلب الدول المجاورة لحدود الاقليم والاضطرابات الداخلية التي شهدها الاقليم وبالخصوص محافظة السليمانية المطالبة بالاصلاح وتحسين الخدمات ، وعادت هذه النسبة للارتفاع سنتي 2012 و 2013 لتصل الى (80.4%) و (105.1%) على التوالي ولكن تراجعت في السنوات 2014 و 2015 و 2016 لتصل الى (-67.9%) (0.4%) (54.4%) لكل منها على التوالي، وهذا ناتج عن مختلف الازمات الداخلية والخارجية الامنية منها والسياسية التي عصفت بالمنطقة والاقليم منها هجمات داعش الارهابي على مناطق اقليم كوردستان واحتلاله لبعض منها فضلا عن عدم الاستقرار السياسي في علاقات الاقليم مع الحكومة الاتحادية اولا و الصراعات السياسية الداخلية ,والازمة المالية الخانقة التي عصفت بالاقليم نتيجة امتناع العراق عن تزويده بالحصة المقررة من الموازنة العامة فضلا عن انخفاض اسعار النفط العالمية وزيادة الانفاق العسكري لمواجهة التهديدات الامنية كلها عوامل ادت الى تقويض الانفاق المنتج وتحوله لانفاق استهلاكي ليس له اي مردود مالي وبالاخص في الجانب العسكري ، وبشكل عام فقد بلغ معدل النمو المركب (19.3%) وهذا يدل على ان الاقليم كان جادا في نسج بيئة استثمارية تتسم بالاستقرار في جميع الاطر المكونة لنسيج البيئة الاستثمارية مما انعكس على النتائج اعلاه والمبينة في الجدول((3).

الجدول (4)

رؤوس الاموال الاستثمارية لاقليم كوردستان حسب جنسية المستثمر للمدة (2006 – 2016) (مليون دولار)

السنة	استثمار محلي	نسبة النمو	استثمار جنبي	نسبة النمو	استثمار مختلط	نسبة النمو
2006	438.308	–	–	–	–	–
2007	2,622.156	498.2	735.000	–	457.664	–
2008	1,609.907	38.6–	273.044	62.9–	147.885	67.7–
2009	3,480.390	116.2	128.703	52.9–	65.572	55.7–
2010	3,758.199	8.0	858.752	567.2	128.575	96.1
2011	2,759.129	26.6–	223.789	73.9–	356.417	177.2
2012	5,507.746	99.6	494.552	121.0	20.460	94.3–
2013	7,134.001	29.5	2,438.666	393.1	2,779.896	13487
2014	3,894.927	45.4–	66.200	97.3–	1.750	99.9–
2015	3,103.807	20.3–	790.548	1094.2	52.872	2921.3
2016	1,653.078	46.7–	40.015	94.9–	105.599	99.7
معدل النمو المركب		14.2		–27.4		–14.9

المصدر. الجدول من اعداد الباحث استنادا الى تقارير هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان للسنوات 2006 لغاية 2016.

اشار الجدول (4) الى تدفقات رؤوس الاموال المحلية والاجنبية والمختلطة الى داخل اراضي الاقليم، اذ بين الجدول ان الاستثمار المحلي قد ازداد خلال السنوات من 2006 لغاية 2016 بالرغم من التذبذب الحاصل في بعض السنوات ليصل معدل النمو المركب الى (14.2%) وهو مؤشر جيد يدل على تشجيع الاقليم لسياسة الاستثمار من خلال جملة من الامتيازات والمنافع التي يقدمها للمستثمر والمبينة في قانون الاستثمار للاقليم رقم 4 لسنة 2006 والذي ساعد على سياسة تحويل المدخرات الى استثمارات لتساهم في تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية، فضلا عن تحول رؤوس الاموال الخاصة لاغلب المستثمرين في الحكومة الاتحادية الى داخل اراضي اقليم كوردستان العراق نتيجة نجاح الاقليم في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، فضلا عن الاستقرار النسبي في الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية التي تفتقر اليها بقية مناطق العراق التي تعاني من الاوضاع غير المستقرة فضلا عن التفسخ الاجتماعي الذي تعاني منه اغلب محافظات العراق.

اما فيما يخص الاستثمار الاجنبي والمختلط فان الامر كان معاكسا تماما اذ كان راس المال الاستثماري الاجنبي المستقطب في حالة انخفاض حيث كان معدل النمو المركب الخاص براس المال الاستثماري الاجنبي والمختلط (-27.4% و-14.9%) على التوالي وهذا الامر يمكن ان يعزى الى مؤشر الحكم الرشيد لجملة من المتغيرات التي كانت سلبية والمبينة في الجدول (1)، وبالتالي فان المستثمر الاجنبي عندما يقرأ مؤشرات الحكم الرشيد الخاصة بالعراق والاقليم من ضمنه فمن المؤكد سيتخذ قرارا بتخفيض استثماراته وسحبها الى دول آمنة ليحقق الارباح ولكي يحافظ على الاموال خوفا مما حدث في سبيعينات القرن الماضي من حالات تاميم او مما حدث عام 2003 من حالات سلب ونهب وتخريب ودمار للبنية التحتية ونهب البنوك.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا. الاستنتاجات :

1. يعد الحكم الرشيد احدى اهم المصطلحات التي لها تاثير واضح على مختلف الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستثمارية للدولة.
2. ان مؤشر الحكم الرشيد لجميع المتغيرات المكونه لهذا المؤشر كانت سلبية واعلى من المعدل العام مما يدل على سوء الاوضاع الاستثمارية في البلد.
3. تراجع واضح في معدل النمو المركب للاستثمار الاجنبي في الاقليم وهذا يتناغم مع تراجع مؤشرات الحكم الرشيد في البلد.
4. ان مؤشر الاستقرار السياسي لجميع السنوات عينة البحث هو الاسوء بالنسبة للمؤشرات الاخرى اذ يمثل المرتبة الاولى في التدهور ثم يليه مؤشر حكم سيادة القانون .

ثانيا. التوصيات :

1. العمل على تحسين مؤشرات الحكم الرشيد في البلد من خلال تحقيق الشراكة الحقيقية في ادارة البلد والابتعاد عن المحاصصة الادارة والاعتماد على اصحاب الخبرة والكفاءة والاستفادة منهم في ادارة مختلف اركان الدولة ومفاصلها.
2. يجب الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لكي يتسنى للاولى القيام بدورها الرقابي بدون ضغوطات وتاثيرات خارجية.
3. تشريع القوانين التي تحمي المستثمر والتي تتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية لكي يمكن جذب الاستثمارات الاجنبية الى اراضي البلد.

المصادر

الاتروشي، زيرفان عبد المحسن اسعد، الخيارات الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق -دراسة مقارنة مع دول الجوار، رسالة ماجستير غي منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، 2005.

برنامج الامم المتحدة الانمائي، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، الامم المتحدة، 1997 .

الجميل، سرمد كوكب، معوقات الاستثمار في الدول العربية، ط1، دار العابد للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2009 .

الجميل، سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2001.

سالم، عبد الله محنا و مطر، محمد عطية، مبادئ الاستثمار، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، 1990 .

صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

عبد الرضا، نبيل جعفر و الجوارين، عدنان فرحان، واقع البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان وسبل تطويرها، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر ، جامعة نوروز، دهوك، 2012.

قائد، علي عبد الله، تطور الاستثمار في ظل جهود تحسين المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية، المجلة العلمية، العدد 43، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2007 .

كداوي، طلال محمود،تقييم القرارات الاستثمارية، ط1، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن،2008

المجالي، رضوان محمد، الحكم الرشيد في الاردن-قراءة في مؤشر مكافحة الفساد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 1 العدد 8، جامعة الانبار، 2013 .

المطوري، احمد جاسم و العبادي، نصيف جاسم، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 - 2012 ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9 العدد 36، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014.

المطوري، احمد جاسم، مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم واثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، 2011.

المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان، اللامركزية الإدارية ومجالس المحافظات في العراق، بغداد، العراق، 2006.

هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان ، تقارير غير منشورة عن الاستثمار للسنوات 2006 لغاية 2013

ESCWA, Decentralization and The Emerging Role Of Municipalities In The ESCWA Region, United Nations, New York, 2001.World Bank, 2005,

ESCWA, Policies Aimed at Attraction Foreign Direct and Intraregional Investment In The ESCWA Region: Improving The Climate For Foreign Direct Investment and Mobilizing Domestic Saving-Case Studies Of Bahrain, Jordan and Yemen, United Nations, New York, 2004.

World Development Report, A Better Investment Climate For Everyone, A Co publication Of The World Bank and Oxford University Press, 2005.

Yves Cabannes, Participatory Budgeting : A significant Contribution to Participating Democracy, Environment and Urbanization, Vol. 16, 2004.

wordbank. Word investment report 2013- 2014 – 2015 – 2016 – 2017 .

www.worldbank.org.

www.transparency.org